

تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر

(تدريسي الجامعات)

الباحث

حسن فارس عبود طبرة

ماجستير في علم النفس التربوي
الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد



Abstract

Corruption has become one of the most prominent negative aspects that threaten governmental institutions throughout the world. The spread of corruption lead to unsettle the citizen's trust in such institutions as well as the additional burdens laid on the citizens shoulders due to the spread of such a disease. In order to examine the dimensions and how far such phenomena is prevalent in Iraqi institutions, a study has been made in addition to a survey that would evaluate the volume of corruption from the point of view of a teacher in an Iraqi University. This survey covers a sample of (95) Iraqi University Teachers and Lecturers from (The University of Baghdad, Mustansiriyah University and Nahrain University) with a variety of scientific titles and fields. The results show the Services sector has gained the highest corruption levels compared to other sectors at (8,32) followed by Security Sector at (7,65), Sector of Justice (75,07), Political Foreign Affairs Sector (72,73), Economic Sector (71,24), Health Sector (71,13), Agricultural Sector (69,62), Cultural and Social Sector (67,51), Educational Sector (66,96), Tourism and Religious Sector (64,46). This variation might be attributed to the level of contact between the ministry concerned and the citizen and how far does it affect him.

المقدمة

تعاني مختلف المؤسسات الحكومية من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وبدأت تلك المظاهر تتسع وتتسع لتأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة، فلكل ظاهرة من مظاهر الفساد أشكال وسبل وطرق عديدة يتفنن أصحابها من أجل الحصول على المكاسب المادية والمعنوية على وفق المبدأ الميكافيلي (الغاية تبرر الوسيلة) فتسول للمسؤول (في حالة الفساد الكبير)، والموظف العادي (في حالة الفساد الصغير) أنفسهم لإبتكار الطرق الملتوية وغير النزيهة لإشباع رغباتهم وأطماعهم التي لا تقف عند حد، فعندما كان الموظف العراقي إبان النظام السابق يعاني من الفقر المدقع نتيجة تدني مستوى الرواتب التي كانت لا تسد تكاليف النقل كان أنحرافه ولجوؤه إلى الطرق الملتوية لتحصيل لقمة العيش مبررة نوعاً ما، كما في قول الإمام الصادق عليه السلام (كاد الفقر أن يكون كفراً) (المجلسي، ١٩٨٣، ج ١١، ٧١) فما هو المبرر الآن وقد تحسّنت الظروف المعيشية لمعظم موظفي دوائر الدولة، وباتت سبل تحصيل المعيشة بالنسبة لهم شيئاً يسيراً، بل دفع تحسن الأجور والرواتب إلى إنتقال الحاجات الفردية من الحاجات الفسيولوجية الملحة إلى الحاجات الكمالية، وما هو العذر بالنسبة للمسؤول في الدولة، الذي يزيد راتبه عن معظم أقرانه في الدول المجاورة؟!، فما هو الدافع لقيامه (أي المسؤول) بالنشاطات والسلوكيات لسرقة أموال الشعب، والسير بالبلد نحو الهاوية، إنَّ الفساد هو سبب التأخر الذي نعاني منه في مستوى التنمية والتطور، والفساد هو أحد العوامل المهمة في تدني مستوى الخدمات في البلد، الفساد هو السبب في تدني مستوى التعليم والصحة ومرافق الدولة كافة، ولا يعلم الفاسد أنه بعمله وسلوكه يدمر نفسه ويدمر حياته وحياته أبنائه ويدمر بلده بالمحصلة الكلية.

تحاول هذه الدراسة من خلال إعتداد الآليات الحديثة لقياس حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية، فلكي نعالج مشكلة ما، لا بد أن نحدد المشكلة، ومن ثم نحصرها ونقيسها لنعلم حجمها



ومدى تغلغلها وانتشارها في الأماكن المحددة، وكذلك الفساد فلا بد أن نعرف ما هو الفساد ؟ وما مدى تغلغله في الجسد الحكومي العراقي ؟ وأي المرافق الحكومية هي الأكثر تعاطياً للفساد؟ وبما أن دراسات عديدة ناقشت مفهوم الفساد وأشكاله وأنواعه وأثاره، لذا وجد الباحث أنه من الضروري أن يصار إلى إجراء دراسات مسحية لتحديد حجمه كما يحصل في الدول المتقدمة، وكما تقوم منظمة الشفافية الدولية على وجه التحديد، فلا بد أن نقوم نحن بأنفسنا بإعداد وسيلة أو عدد من الوسائل لقياس وتحديد حجم الفساد تتلاءم والبيئة العراقية، ولا بأس أن تكون هذه الدراسة هي المقدمة لإعداد بارومتر الفساد العراقي Iraq Corruption barometer، الذي يغطي معظم شرائح المجتمع بدلاً من الإقتصار على الفئة المثقفة من أساتذة الجامعات كما في الدراسة الحالية، وقد يقول قائل .. ما السبب الذي دفع الباحث لإختيار شريحة أساتذة الجامعات، لماذا لم يغط بقية شرائح المجتمع، لا سيما أن المجتمع بأكمله على إحتكاك مباشر مع مظاهر الفساد، والجواب هو أن تغطية جميع شرائح المجتمع تحتاج إلى تظافر الجهود والأموال الكبيرة لإجراء دراسة مسحية كبيرة ليست متوفرة للباحث في الوقت الحالي على أقل تقدير، ومن ناحية أخرى يمثل أساتذة الجامعات النخبة المثقفة والواعية في المجتمع العراقي، التي لا بد أن تكون قادرة على قراءة الواقع العراقي، وتقدير حجم الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر علمية وموضوعية، بعيدة عن الإنحياز والمبالغة كما هي عادة الباحثين ورجال العلم، فلا بأس أن تكون هذه البداية لإجراء دراسات مسحية على نطاق أوسع وأشمل على غرار ما تقوم به هيئة النزاهة في تقييم حجم تعاطي الرشوة في المؤسسات العراقية.

وقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة وكالاتي :

المبحث الأول : ويمثل الإطار العام للبحث كمشكلة البحث وأهميته وتحديد المصطلحات.

المبحث الثاني : أدبيات البحث الذي يمثل الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الثالث: إجراءات البحث وأهمها بناء المقياس وإختيار عينة البحث.

المبحث الرابع : عرض النتائج ومناقشتها.

كما قام الباحث بوضع بعض التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج البحث.

المبحث الأول الإطار العام للمبحث

مشكلة البحث

بات الفساد الإداري آفة إدارية متفشية في القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع دول العالم بلا إستثناء، حتى أنه لا يكاد يمر يوم من دون أن تطلع علينا وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة بأخبار عن هذا الداء العضال. وفي مسح أجراه البنك الدولي تناول ٣٦٠٠ منشأة في ٦٩ دولة في العالم عام ١٩٩٧ تبين أن الفساد يعدُّ من العقبات الرئيسة التي تواجه التنمية في تلك الدول. (داغر، ٢٠٠١: ٧).

والفساد آفة مجتمعية عرفتتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا . وهي اليوم موجودة في المجتمعات الغنية والفقيرة كافة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة. فظهورها وإستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية ليس له حق فيها. ولذا فهو يلجأ إلى وسائل غير سوية للوصول إليها، منها إقصاء من له أحقية فيها، ومنها أيضاً الحصول عليها عن طريق رشوة من بيده الأمر أو عن طريق آخر هو المحسوبية أو التوسط عند ذوي الشأن .. هذه الآفات المجتمعية التي يطلق عليها في مجملها مسمى الفساد جاهد الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص منها وعقاب المتسبب فيها؛ لأنها تقف حجر عثرة في سبيل التطور السليم والصحيح للمجتمعات. (عطوان، ب.ت.: ٧).

ولا يختلف العراق عن غيره من البلدان النامية في كونه قد عانى مسبقاً من شيوع ظاهرة الفساد بمختلف مستوياتها وتفرعاتها منذ أول نظام سياسي له بعد عام ١٩٢١م حتى الوقت الحاضر، ويعود جانب كبير من ذلك إلى عدم امتلاكه نظاماً إدارياً كفوءاً قادراً على مواجهة الضغوط التي فرضتها متطلبات الوجود والحياة وضرورات التنمية والتغيير، إلى جانب فقدان التربية الوطنية الصادقة التي تشيع ثقافة النزاهة والضبط الذاتي لأعضاء التنظيم الحكومي، وفقدان الوشائج النظامية في الكيانات الاجتماعية، وعدم الثقة المتأصلة في نفوس الأفراد في إجراءات العدل وإحقاق الإنصاف وتشويه معنى الأمن والاستقرار، والفجوة الواسعة بين المواد الدستورية المسطرة وبين السلوك الواقعي لمن يفترض فيهم أن يكونوا حماة للدستورية. (عبد النبي، ٢٠٠٦: ١٥٨).



من جانب آخر أشارت منظمة الشفافية الدولية Organization Transparency International في التقرير العالمي حول الفساد للعام ٢٠٠٩ Global Corruption Report إلى أن العراق يقع في المرتبة رقم (١٧٨) التي يشترك فيها مع دولة ماينمار Myanmar وهي المرتبة الثانية من حيث الفساد في العالم التي تأتي بعد دولة الصومال (٢٠٠٩: ٤٠٢, Transparency International)، أي أن العراق ثالث أكثر الدول فساداً في العالم من وجهة نظر منظمة الشفافية الدولية، وعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها هيئة النزاهة عن الخبراء الذين تضمنت وجهة نظرهم وآراءهم الشخصية، إلا أنها تعد مؤشراً ينبغي الالتفات إليه وأخذ به بعين الجد .

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كل مما يأتي :

١. أهمية موضوع الفساد المتفشي في المؤسسات الحكومية وخطورته وأثاره السلبية الكبيرة على تأخر البلدان والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
٢. يعطي البحث نظرة شاملة لمستوى الفساد ومدى تغلغله في مؤسسات الدولة، وما هي أكثر المؤسسات فساداً وأقلها فساداً من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.
٣. يعدّ البحث خطوة مهمة في مشروع قياس ظاهرة الفساد الذي تنزعه هيئة النزاهة في العراق.
٤. يتماشى البحث مع الجهود الدولية لمكافحة الفساد، وينسجم مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى :

١. التعرف على مدى التغير الحاصل في مستوى الفساد في السنوات الثلاث الماضية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.
٢. التعرف على طبيعة الإجراءات الحكومية الحالية في محاربة الفساد من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.
٣. التعرف على دور بعض المؤسسات في محاربة الفساد من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.
٤. التعرف على حجم الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.

حدود البحث

يتحدّد البحث بالمؤسسات الحكومية التابعة للدولة العراقية ولاسيما في عام ٢٠١١، وما تقوم به من إجراءات ونشاطات خلال السنوات الثلاث الماضية، وجهودها في محاربة الفساد، إضافة إلى المؤسسات الرسمية التي تختص بمحاربة الفساد في العراق.

تحديد المصطلحات

مصطلحات البحث : تقييم، والفساد، والمؤسسات الحكومية، وتربيسي الجامعات

تقييم : من المعروف أن من الناحية اللغوية لا توجد كلمة تقييم، وأنها خاطئة من الناحية اللغوية، وإنما يوجد (تقويم) وكلتا المفردتين تستخدمان في مجال العلوم التربوية والنفسية، إلا أن لكل واحدة معنى يختلف عن الأخرى، أما من الناحية اللغوية فتعود مفردة (تقويم) إلى الفعل الثلاثي (قَوَّمَ) وقيمة الشيء ثمّنه، وأصله الواو، أي (قوم) لأنه يقوم مقام الشيء (ابن منظور، ١٤٠٥هـ، ج١٢: ٥٠٠) (الزبيدي، ١٩٩٤، ج١٧: ٥٩٤) والقيمة الثمن الذي يقاوم المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع (القيم) مثل سدره وسدر، ومنه الحديث (قيمة المرء ما يحسنه) (الطبري، ١٤٠٨هـ: ٥٧٠). و(قَوَّمَ) الشيء (تقويماً) فهو (قَوِّم) أي مستقيم. (الرازي، ١٩٨٧: ٥٥٧).

أما من الناحية الإصطلاحية فكما قلنا أن هناك فرقاً جوهرياً بين مفردة (تقويم) و (تقييم) في مجال العلوم التربوية والنفسية، ف(تقييم) تعني إصدار الحكم على الشيء، وإعطائه قيمة معينة كما مبين في الجانب اللغوي، أما (تقويم) فتشمل إضافة إلى معنى إعطاء القيمة للشيء القيام بإجراء التعديل والتغيير في الشيء، فتقويم السلوك تعديله وليس مجرد الحكم عليه بأنه سلوك جيد أو غير جيد.

ظاهرة الفساد : الفساد لغة : يعود للفعل الثلاثي (فَسَدَ) وفسد الشيء يفسد فساداً، فهو فاسد، وقوم فسدى، كما قالوا: ساقط وسقطى، والفساد خلاف الصلاح (الجوهري، ١٩٥٦، ج٢: ٥١٩) وقيل فَسَدَ الشيء: بطل واضمحل، ويكون بمعنى تَغَيَّرَ، والفساد: أخذ المال ظلماً بغير حق، هكذا فسر مسلم البطين قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص: الآية



(٨٣)، ويقال أفسد المال يفسده إفساداً. «والله لا يحب الفساد» (سورة البقرة: الآية ٢٠٥) وقوله عز وجل (ظهر الفساد في البر والبحر) (سورة الروم: الآية ٤١) الفساد هنا الجذب في البر، والقحط في البحر، والمفسدة ضد المصلحة. (الزبيدي، ١٩٩٤، ج٥: ١٦٤).

الفساد إصطلاحاً: عرفه كينج King ٢٠٠٣ بأنه «السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية في الدور العام، لتحقيق مكاسب مالية أو مكانة معينة. (King, ٢٠٠٣: ٩).

عرفه عبيد الناصر (٢٠٠٢) على أنه: «إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية في غياب المؤسسة السياسية الفاعلة بالمعنى المعاصر مع ضعف فاعلية رقابة المجتمع المدني، إضافة إلى أنه يمثل تجاوز صارخ للقوانين وانتهاك لمنظومة القيم والمعايير الأخلاقية» (عبيد الناصر، ٢٠٠٢: ٣٠).

المؤسسات الحكومية : المؤسسات الحكومية في هذا البحث تتمثل بقطاعات الدولة التنفيذية التي تتمثل بالوزارات والدوائر التابعة لها إدارياً ومالياً وتنظيماً للحكومة العراقية و الهيئات الحكومية المستقلة كذلك، وهي المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الدولة العراقية وتطبيق القوانين والتشريعات، وتوفير الخدمات للشعب.

تدريسio الجامعات : ويقصد بتدريسي الجامعات هم موظفو الخدمة الجامعية الذين عرفهم قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨، بأنه «كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والإستشارة العلمية والفنية أو العمل بديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مؤسساتها ممن تتوافر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية، المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ أو أي قانون يحل محله». (الوقائع العراقية، العدد ٤٠٧: ٢٠٠٨).

المبحث الثاني أدبيات البحث

مفهوم الفساد

طور الكتاب والباحثون عدداً من التصنيفات لمفاهيم الفساد وتعريفاته على وفق المدارس الفكرية التي ينتمون إليها من جهة، والزوايا التي نظروا منها إلى الفساد من جهة أخرى. وقد تتبع سيمبسون فيرنر Simpson Werner تطور مفهوم الفساد الإداري عبر ثلاث مدارس متميزة فكرياً هي:

١. المدرسة القيمية Moralism School: التي تؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التي تحارب الفساد وتعدّه مرضاً فردياً هداماً للشخص.
٢. المدرسة الوظيفية التي استندت إلى المنهج البنيوي الوظيفي Structural Functional في طروحاتها، وعدت الفساد ظاهرة طبيعية ومصاحبة للنمو، وثمناً لابد من دفعه لدفع عجلة التنمية.
٣. مدرسة ما بعد الوظيفية Post-Functional التي تسمى أيضاً باللاتعديلية Non-Revisionists التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وإنتشاره من جهة، وعلى عيوب الفلسفة الذرائعية التي استندت إليها المدرسة الوظيفية من جهة أخرى. (داغر، ٢٠٠١: ٩).

وترى (العلي) أن هناك مفاهيماً عدة تدخل في تعريف الفساد الإداري منها:

١. تلك المجموعة من الممارسات التي تتنافى مع مصالح المجتمع، وتسيء إلى مبدأ المساواة بين الأفراد، فضلاً عن إساءة استعمال الموقع الإداري الذي يشغله الإنسان، سواء كان موظفاً في أجهزة الدولة التشريعية أم التنفيذية أم القضائية، أم كان يعمل في القطاع الاقتصادي أم الاجتماعي الخاص أو الحكومي، أم كان نائباً أو مندوباً أو سياسياً.
٢. هو ممارسة المحسوبية، وإستغلال الموقع أو المركز الذي يشغله الموظف ويتسلم رشاوى أو يقوم بتقديم رشاوى.
٣. هو السعي إلى تحقيق منفعة شخصية أو منفعة شخص آخر، أو إلحاق الضرر بآخر سواء بتأثير من آخرين أو بمبادرة خاصة منه.
٤. هو ما يعطى من المال إلى الحكام أو مراهنة الغير للوصول به إلى الهدف والاستعانة على الباطل.
٥. هو تسخير المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة. (العلي، ب.ت: ٢).



أشكال الفساد

صنف الكثير من الباحثين والدارسين الفساد إلى عددٍ من الأشكال والمظاهر السلوكية، ومن الواضح أن أشكال الفساد كثيرة ومتنوعة، وأساليبه أيضاً متنوعة، وبالتالي لا يمكن حصر أشكال الفساد بعدد محدود من الأشكال والمظاهر السلوكية، فربما يظهر بعد فترة من الزمن شكل آخر جديد من أشكال ومظاهر الفساد، فلدى الإنسان القابلية على الإبداع والابتكار في هذا المجال كما في المجالات الحياتية الأخرى، ومن أشهر التصنيفات وأوسعها هو تصنيف الأمم المتحدة المذكور في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNICAC التي انظم العراق إليها في عام ٢٠٠٤ بموجب قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ والذي تم نشره بجريدة الوقائع العراقية في العدد ٤٠٤٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠، لذا لا بد من الوقوف على أبرز مظاهر الفساد التي ذكرت في نص الإتفاقية، ومن أبرزها : (الرشوة) التي تتضمن رشوة موظفي دوائر الدولة، ورشوة الموظفين العموميين الأجانب (من خارج الدولة) والرشوة في مجال القطاع الخاص، وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (كالعاملين في المنظمات الدولية والإقليمية) و(الإختلاس): الذي يشمل إختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظفي دوائر الدولة، ويدخل ضمنها الإختلاس في ممتلكات القطاع الخاص. و(المتاجرة بالنفوذ) التي تشبه إلى حد ما جريمة الرشوة، و(إساءة إستغلال الوظائف) لتحقيق المكاسب الشخصية، و(الإثراء غير المشروع) على حساب أموال الدولة، وجرائم غسيل الأموال ويدخل ضمنها جرائم إخفاء الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد، و(إعاقة سير العدالة) بشتى الوسائل كذلك (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٤).

أما (العكيلي، ٢٠٠٩) فقد صنف الفساد إلى عدد من الأنماط السلوكية أهمها : (الرشوة، والإختلاس، وإستغلال النفوذ العام، الإبتزاز، وهدر المال العام، وتوظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له، التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة، والوساطة، وتسريب المعلومات، وتوظيف ذوي الصلات والقربى في العقود، المزاجية في إصدار القرارات الإدارية، الحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات، والإهمال الجسيم الذي يلحق الضرر بالمال العام) وغيرها من الأنشطة الفاسدة، ومن الجدير بالذكر إن (العكيلي، ٢٠٠٩) أشار بأن مظاهر الفساد ليس بالضرورة أن تكون مشاراً لها في القوانين والتشريعات كحالات فساد، فهناك الكثير من مظاهر الفساد المبطن الذي من الممكن أن يكون شرعياً ظاهراً، وفاسداً باطنياً. (العكيلي، ٢٠٠٩: ٨١).

فقد صنف (السباك، ٢٠٠٧) الجرائم المصنفة ضمن مفهوم الفساد الإداري في القانون العراقي ولاسيما في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ تحت عنوان الجرائم المخلة بالوظيفة العامة، إلى ثلاث جرائم رئيسية وهي :

١. **جريمة الرشوة:** التي عرف قانون العقوبات العراقي المرتشي في المادة (١/٣٠٧) بأنه كل موظف أو مكلف بخدمة عامة، طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعدا بشيء من ذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الإمتناع عنه، أو الإخلال بواجباته الوظيفية...

٢. **جريمة الإختلاس:** الذي يمثل عملية سرقة المال العام سواء أكان ذلك المال نقدياً أم عينياً، وتتضمن جريمة الإختلاس :

- أ. إختلاس الأموال النقدية والعينية.
- ب. التسبب بالأضرار مع سوء النية بمصالح المؤسسة التي يعمل فيها لتحقيق مكاسب شخصية.

٣. **وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم :** التي تدخل ضمنها العديد من المظاهر الفاسدة المتنوعة، وقد وضع الكاتب لها (١٢) صورة من خلال المواد الواردة في قانون العقوبات العراقي (السباك، ٢٠٠٧: ١٩-٢٤).

أما أبو دية (٢٠٠٤) فيرى أن الفساد يشتمل على المظاهر والسلوكيات الآتية:

١. الرشوة: (Bribery) : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، وهي منتشرة في كثير من الدول الغربية والدول النامية.
٢. المحسوبية (Nepotism): أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها.
٣. المحاباة (Favoritism): أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
٤. الوساطة (التوسط) أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة من دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي على الرغم من كونه غير كفوء.
٥. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.
٦. الابتزاز (Black mailings): أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد. (أبودية، ٢٠٠٤: ٣).

أبرز أسباب الفساد

تتعدد وتتنوع أسباب الفساد بشكل لا يمكن معه حصر هذه الأسباب وتحديدتها بعدد محدود من الأسباب والمسببات، فلربما بعد فترة تتكشف الدراسات والبحوث في هذا المجال أن هنالك سبباً آخر يساعد ويعد دافعاً لانتشار مظاهر الفساد في المؤسسات الحكومية، وتتنوع الأسباب، فهناك أسباب قانونية تتعلق بالتشريعات والقوانين التي لربما تسمح لبعض المسؤولين في تمرير بعض مظاهر الفساد، أو التملص من حالات الفساد (١)، وهنالك أسباب إدارية ناجمة من وجود خلل أو ثغرات في النظام الإداري للمؤسسة، أو وجود أشخاص فاسدين على قمة الهرم الإداري في المؤسسة، والبيروقراطية الإدارية، وكثير من مظاهر الفساد التي تنتشر من خلال بعض الإجراءات الإدارية الروتينية، وعرقلة المعاملات بحجة نقص الوثائق وإنجازها بمجرد قيام الفرد بدفع الرشوة، وهنالك أيضاً أسباب قيمية وإجتماعية إذ أشار العمر (٢٠٠٥) إلى أن للفساد الإداري أسباباً قريبة المدى وبعيدة المدى، ومن تلك الأسباب البعيدة المدى إنعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المساءلة العامة، وإنهيار النظام القيمي للفرد أو الأفراد دونما بديل حقيقي يؤطر السلوكيات ويوجهها واستبدال الأطر القيمية السليمة بأخرى منحرفة عما ملتزم به عموماً به في المجتمع أو بأطر قيمية هشة من شأنها أيضاً أن تساعد على ظهور حالة الفساد. (العمر، ٢٠٠٥: ٢٥٠)

لذا فمن أبرز أسباب الفساد :

١. غياب سيادة القانون، فعند غياب سيادة القانون تنتهك الحقوق والحريات من دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة والأحزاب، وإختلال التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٢. ضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام، لتدخل السلطة التنفيذية.
٣. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادات السياسية في مكافحة الفساد، وعدم إتخاذها لإجراءات صارمة، وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد.
٤. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم إستقلاليتها، وبالتالي ضعف أدوات المساءلة

(١) قال القاضي سالم روضان الموسوي في ورشة (دور الإعلام في مكافحة الفساد) المقامة في الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١: أن القانون قد يكون سبباً من أسباب الفساد. وتفسير ذلك إذا كان القانون يعطي حصانة للشخص الفاسد من الجهات الرقابية أو تقييد الجهات الرقابية ووضع العراقيين أمامها في مجال ملاحقة المفسدين، فإن القانون بذلك أصبح عاملاً من عوامل تفشي ظاهرة الفساد. حسب المثل السائد (من أمن العقاب .. أساء الأدب).

- ونظمها في قطاعات المجتمع المختلفة.
٥. ضعف وسائل الإعلام، وعدم حياديتها في طرح المعلومات والأخبار التي تخص الفساد، حيث تعاني وسائل الإعلام في العراق من التبعية للتيارات والحركات السياسية.
 ٦. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد.
 ٧. يساهم إنتشار الفقر والجهل في مجتمع ما في تفشي الفساد، إذ يكون هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الإطلاع والمساءلة على دور الحكومة وعملها في كثير من المجالات. (مصلح، ٢٠٠٧: ٧٠-٧١).

آثار الفساد

يرى كينغ King (٢٠٠٣) أن الفساد يؤثر بشكل واضح على مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تعاني من الفساد، وذلك من خلال تشويه الإدراك حول الإستقرار والجودة ونوعية إمكانية الإستثمار. إذ عندما يعتقد المستثمرون بأن هناك مستوى كبيراً من الفساد في الدولة المضيغة فإنهم يرون أن ذلك سيشكل عائقاً لعملهم، وبالتالي ستكون هنالك كلف إضافية extra cost سيتوجب عليهم تحملها، ومشكلة عدم توقع عائدات مالية كافية لتلك المشاريع. (King، ٢٠٠٣: ٨).

ويرى عبيد الناصر (٢٠٠٢) أن للفساد أثراً مدمراً على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، إذ يعيق الفساد الحكومة في تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية، ويحول دون إستخدام الموارد العامة في المجالات الحيوية، ويضعف معدلات نمو الإستثمارات الخاصة والأجنبية، ويشجع الفساد المسؤولين على بيع أو تأجير منشآت القطاع العام بثمان بخس. (عبيد الناصر، ٢٠٠٢: ٨٥).

يعمل الفساد على تقويض العدالة والإستقرار stability والكفاءة efficiency في المجتمعات وقدرتها على مواكبة التطور والنمو المستمر لأفرادها، وأن الأفراد المرتشين في مختلف المستويات ومظاهر الفساد بشكل عام تعمل على تحريك الموارد العامة إلى الجيوب الخاصة بشكل واضح، مع ذلك فإن الأكثر أهمية هو أن تكلفة الفساد باتت تؤثر على الخيارات السياسية التي يضعها المسؤولون العامون. (Shacklock & others: p ٣١٦).



تفسير ظاهرة الفساد من وجهة النظر النفسية

نظرية التحليل النفسي (فرويد Freud):

تميل مدرسة التحليل النفسي إلى تفسير جميع المظاهر والسلوكيات الفردية على أساس الجنس الذي يمثل غريزة الحياة، والجنس في نظر فرويد لا يقتصر على الأمور الجنسية الظاهرة التي نعلمها، ولكنها تأخذ أبعاد ومساحات أوسع من ذلك، إذ يدخل ضمن الغريزة الجنسية كل ما يثير الشهوة والخبرات السارة (عبد الرحمن، ١٩٩٨: ٤٠) وأن الشخصية لدى فرويد تتكون من ثلاثة أنظمة رئيسية هي: الهو (Id) والأنا (Ego) والأنا العليا (Superego) عن طريق الاختلاف بالنسب بين هذه الأنظمة الثلاثة تتحدد شخصية الفرد ويمثل الهو (Id) المحور البدائي في الشخصية، أي الوعاء الذي يحتوي على جميع الغرائز الحيوانية والدوافع والحوافز الموجودة في شخصية الفرد والتي تتطلب الإشباع وفق مبدأ اللذة (دافيدوف، ١٩٨٠: ٥٨٤)، ويعمل الأنا (Ego) من خلاله على تحقيق مطالب (الهو) مراعيًا شروط الإشباع في الواقع الحقيقي للفرد، من حيث القدرات المتاحة وما هو مقبول أو غير مقبول على وفق النمط الثقافي السائد، وعليه تعد الأنا المنظومة الإدارية المنفذة في ضوء معايشتها للواقع (داود، ١٩٩٠: ٨٨)، أما الأنا العليا (Super ego) فهو المكون من الشخصية الذي يمثل الجانب الأخلاقي القضائي للإنسان، والقيم التقليدية والمثل في المجتمع كما تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وتتكون الأنا العليا من المثالية والضمير وتنشأ من طبيعة الثواب والعقاب الذي يتلقاه الطفل وتتحدد وظائفها بقمع النوازع غير المقبولة اجتماعيًا كذلك تقوم بقمع الأنا لاستبدال الأهداف الواقعية بأهداف مثلى باتجاه البحث عن الكمال، بغض النظر عن طبيعة الظروف الواقعية والقدرات المتاحة. (صالح، ١٩٨٨: ٦٥) وطبقاً لهذا التصنيف فإن الشخص الفاسد على وفق نظرية فرويد هو الفرد الذي تغطي لديه النزعات المادية والغرائز التي تدفعه للقيام بأي عمل أو سلوك يؤدي إلى إشباعها من خلال سيادة (الهو) على شخصية الفرد الذي يدفع بالفرد إلى تجاوز القيم والمبادئ الأخلاقية التي تفرضها (الأنا العليا) وعدم الإكتفاء بإشباع الرغبات المشروعة وفق القوانين والأعراف السائدة في المجتمع على وفق مكون (الأنا) الذي يميل لإشباع الرغبات التي تنبثق من (الهو) وفق مبدأ الواقع.

نظرية السمات (جوردن ألبرت G. Allport):

يعتبر ألبرت أحد أبرز علماء النفس الذين تخصصوا في دراسة سمات الشخصية، حتى

سميت نظريته في الشخصية بنظرية السمات، ويرى ألبرت أن شخصية الفرد تتكون من عدد كبير من السمات traits مثل الصداقة، والغيرة، والطموح، والنقاء، والنظافة والغيرة، والإلتزام، والخجل، واللباقة، والسيطرة، والخضوع، والكرم وغيرها من السمات التي يقدر عددها بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ سمة. (عبد الرحمن، ١٩٩٨: ٣١٨) ولذلك قام ألبرت بتصنيف السمات إلى عدد من التصنيفات، إذ يرى أن لدى كل فرد سمات فردية تميزه عن الآخرين، وسمات مشتركة ترتبط مع أغلب الناس ضمن الثقافة الواحدة والتي من الممكن أن تميزهم عن غيرهم من الجماعات (Allport, ١٩٦١: ٣٤٠)، وهناك أيضاً السمة الرئيسية cardinal traits (أو القلبية أو الكبرى) وهي واحدة من أكثر السمات اتساعاً وسيطرة على شخصية الفرد، والتي يمكن أن يعود تأثيرها على معظم سلوك الفرد ونشاطه (Barkhuus, ١٩٩٩: ٦)، والسمات المركزية central traits التي تأتي بالدرجة الثانية بعد السمة الرئيسية، وهي قليلة العدد نسبياً (من ٥-١٠) على الأكثر (داود، ١٩٩٠: ١٣٢)، أما السمات الثانوية secondary traits ، فهي أقل السمات أهمية في شخصية الفرد، ومن الصعوبة اكتشافها (Barkhuus, ١٩٩٩: ٧). ونادراً ما تظهر بحيث لا يلاحظها إلا صديق قريب جداً من الشخص (شلتز، ١٩٨٣: ٢٥٠). وبالتالي فإن الشخصية الفاسدة على وفق نظرية السمات تتكون من خلال عدد من السمات التي تميزه عن بقية الأفراد، وبالإمكان إستكشاف تلك السمات من خلال الدراسات والبحوث في هذا المجال لغرض تحديد سمات الشخصية الفاسدة، مثل الجشع والطمع وحب الذات وقد تحمل الشخصية الفاسدة سمات إيجابية كاميل الإجتماعي والذكاء وغيرها من السمات.

نظرية التعليم الإجتماعي (باندورا Bandora)

يرى باندورا Bandora أن تعلم السلوك واكتسابه يتم من خلال التعلم بالملاحظة (أبوغزال، ٢٠٠٦: ١٢١). فلتقليد في نظر باندورا أهمية خاصة في تكوين الضبط الذاتي Self-Control وفي تعلم السلوك الخلقي، فالفرد في نظرهم يتعلم الكثير من خلال ما يراه من نماذج حية أو رمزية، خاصة إذا اقترن سلوك هذه النماذج بنتائج معززة (توقع وعدس، ١٩٨٤: ١٢٤). لذا فعملية النمذجة Modeling تحدث عندما يقوم المتعلم بتقليد سلوك يظهر عند النموذج، فمن وجهة نظره أن محاكاة النماذج هو العنصر الأكثر أهمية من عناصر التعلم بالملاحظة الذي يفسر كيفية تعلم الأطفال للغة، والسلوك العدواني، والحس الأخلاقي، والسلوكيات المناسبة للجنس (Gender) (أبوغزال، ٢٠٠٦: ١٢١). وبالتالي فإن الشخص الفاسد طبقاً لهذه النظرية، هو الشخص الذي يرى أشخاصاً يقومون بأعمال فاسدة



ويحصلون على مكافآت مادية (أموال، أو إمتيازات، أو درجات وظيفية) ولا تتم معاقبتهم، أو يتمكنون من الهروب بالأموال المستحصلة من خلال جرائم الفساد، فيدفع ذلك الفرد إلى الإطمئنان للقيام بتلك السلوكيات المنحرفة، طبقاً لما يقوم به النموذج الذي يعملون على تقليده، وكذلك عندما يعمل الموظف الجديد في بيئة تبرز فيها سلوكيات وممارسات الفساد الإداري والمالي، فإن الموظف الجديد قد يكتسب بعض تلك الممارسات من خلال المحاكاة، إذ يميل إلى عمل ما يقوم به زملاء المهنة من ممارسات، خاصة وإن كان الموظف الفاسد يمثل نموذجاً (Model) بالنسبة للموظف الجديد، وبالتالي سيكتسب القيم والسلوكيات التي تسوغ له ممارسة مظاهر الفساد.

النظرية الإنسانية (ابراهيم ماسلو Abraham Maslow):

تعد نظرية سلم الحاجات التي وضعها ابراهيم ماسلو من أكثر نظريات التحفز شيوعاً وقدرة على تفسير السلوك الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته المختلفة. وتنطلق نظرية ابراهيم ماسلو من عدة مسلمات وهي:

- ١- إن حاجات الإنسان غير المشبعة هي ما تدفعه للسلوك، أما الحاجات المشبعة فلا تحرك السلوك؛ لأنها تترك نوعاً من الإحساس بالاتزان.
- ٢- إن حاجات الإنسان ليست جميعها بنفس القوة والتأثير، فالحاجات الأولية أشد إلحاحاً من الحاجات الثانوية.
- ٣- إن الحاجات متدرجة بصورة هرمية، يشترك الناس بصورة واضحة في اندفاعهم لإشباع الحاجات التي تأتي في قاعدة الهرم، ويتباينون في قوة اندفاعهم لإشباع الحاجات التي تمتد باتجاه قمة الهرم (عريفج، ٢٠٠٤ : ١٧٧).

ويحتوي هرم ماسلو للحاجات على خمس حاجات أساسية متدرجة من الأسفل إلى الأعلى من حيث الأهمية، حيث تبدأ بالحاجات الفسيولوجية Physiological Needs في قاعدة الهرم، وتليها الحاجات الأمنية Safety Needs، والحاجات الإجتماعية Social Needs، وحاجات تقدير الذات Esteem Needs، وأخيراً في قمة الهرم حاجات تحقيق الذات Self-actualization Needs. (الدعيلج، ٢٠٠٦ : ٥٤). (أنظر شكل/ ١).



شكل رقم (١) هرم الحاجات لدى ماسلو Maslow



ويمكن تفسير ظاهرة الفساد من خلال هذه النظرية من خلال الحاجة التي يعاني منها الفرد، فالحاجة قد تدفعه للقيام بالسلوك المنحرف، وذلك لتلبية الحاجات الضرورية والأساسية التي يعاني منها الفرد، فقد تضطر سوء الحالة الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي للموظف إلى اللجوء إلى تقبُّل الهدايا والرشاوى من قبل المراجعين في سبيل إنجاز معاملاتهم، لذا فالدافع والحافز وراء ذلك هو ضيق العيش وصعوبة تدبير متطلبات الحياة المختلفة مع قلة الراتب الشهري الذي يتقاضاه وعدم كفاية، وهذا يفسر قيام الكثير من موظفي دوائر الدولة في العراق إبان فترة حكم النظام السابق وما ترافق معه من حصار إقتصادي وتدني مستوى الأجور وغلاء المعيشة من اللجوء إلى الرشوة وتقبلها من قبل المجتمع كضرورة من ضرورات العيش والإستمرار بالحياة، أما الآن وبعد تعديل مستوى الرواتب، وإنجلاء الحصار الإقتصادي عن البلد، فلا مبرر لتلك الممارسات الفاسدة، التي يعتقد الباحث أنها من رواسب تلك الحقبة المظلمة، التي أدت إلى تخلخل النظام القيمي لدى الفرد العراقي.

النظرية السلوكية (دولارد وميلر Dollard & Miller)

ينتمي كل منهما إلى المدرسة السلوكية التي تعد القيم والأخلاق عادات متعلمة يكتسبها الفرد ويعممها نتيجة تفاعله مع المثيرات الخارجية وبحسب البيئة التي يعيش فيها ومتغيراتها (العلي، ٢٠٠٢: ٥٦) فقد أعطى كل منهما أهمية كبيرة للتعزيز في عملية التعلم، فمن وجهة نظرهما أن السلوك يتم تدعيمه أو تغييره تبعاً لنمط التعزيز المستخدم بثواب أو عقاب، فالسلوك الذي ينتهي بالثواب يميل إلى أن يتكرر مرة أخرى في مواقف مماثلة للموقف الذي أثيب عليه السلوك، كما أن السلوك الذي ينتهي بالعقاب يميل إلى أن يتوقف ويمتنع عن الحدوث. (توق وعدس، ١٩٨٤: ٢٣). لذا فعندما يقوم الفرد بسلوكيات الفساد ويكون فاسداً فإن ذلك يمكن تفسيره من حيثيتين، إحداها إن القيام بسلوك الفساد سيعود على الشخص الفاسد بمردود مادي كبير يستحق في وجهة نظر الفرد أن يخاطر بسمعته للحصول على المكتسبات المادية والمعنوية، ولاسيما إذا كان الفرد في حالة عوز وفقير وإذا كان مرتبه الشهري لا يكفي لسد احتياجاته اليومية كما حصل في العراق في أيام النظام السابق، و الأخرى فهي الإفلات من العقاب، فهناك قول مأثور هو (من أمن العقاب أساء الأدب) فعندما لا يتوافر العقاب الرادع لأفعال الفساد، أو إذا كان الفرد وخاصة بعض المسؤولين في الدولة بأمن من العقاب وأن يخضع لحماية حزبه وكتلته السياسية، سيدفعه ذلك للقيام بأعمال وجرائم الفساد ليرضي غرائزه ونهمه تجاه الأموال من جهة، ويرضي ذلك حزبه وكتلته التي تطالبه بالإمداد المالي لتمويل الحزب أو الكتلة وما إلى ذلك. لذا فإن للعقاب دوراً مهماً في وجهة النظر السلوكية لردع السلوكيات والنشاطات الفاسدة، ويؤيد ذلك النص القرآني كما في قوله تعالى: (ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب) (سورة البقرة: الآية ١٧٩).



دراسات سابقة

دراسة منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٠)

قامت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International (TI بإعداد مقياس عالمي للفساد أسمته بارومتر الفساد العالمي Global Corruption Barometer وقد أطلق المقياس منذ عام ٢٠٠٣، ويشير تقرير منظمة الشفافية للعام (٢٠١٠) إلى تطبيق بارومتر الفساد الذي شمل مقابلة أكثر من ٩١٥٠٠ شخص، في ٨٦ بلداً ومن ضمنها العراق، حيث تقوم مؤسسات ومراكز بحثية في هذه الدول بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية لتطبيق المقياس، وأن الطريقة المعتمدة في ملء الإستبانات هي طريقة المقابلة المباشرة مع المستجيبين وطرح الأسئلة عليهم، وذلك لغرض توضيح الأفكار والحصول على إجابات أكثر دقة ومصادقية، وقد أظهرت النتائج أن ٦ من كل ١٠ دول أظهرت زيادة في مستويات الفساد، وأن أكبر زيادة هي تلك التي حصلت في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، وقد أشار ٨ من كل عشر مستجيبين إلى أن الأحزاب السياسية political parties عادة ما تكون فاسدة أو فاسدة جداً، وتليها الخدمة المدنية civil service، والسلطة القضائية judiciary، والبرلمانات parliaments، والشرطة police، وأن الرشوة مازلت منتشرة بشكل كبير وبقي مستوى تعاطي الرشوة (الفساد الصغير) نفسه مقارنة مع تقرير ٢٠٠٦، وأن الشرطة هي أبرز المؤسسات تعاطياً للرشوة، وكانت أكثر أسباب دفع الرشوة هو تفادي المشاكل مع المؤسسات الحكومية، وأن (١) من كل (٢) أشاروا إلى أن إجراءات الحكومة في مكافحة الفساد غير مؤثرة، وغيرها من النتائج.

أما فيما يخص العراق، فقد أظهرت الدراسة أن (٧٧٪) من المستجيبين أيدوا بأن الفساد في العراق إزداد في السنوات الثلاث الماضية، وأن أعلى مستويات الفساد كانت في الأحزاب السياسية بتقدير (٣,٩) ويليها من حيث الفساد البرلمان (مجلس النواب العراقي) بتقدير (٣,٦) ويليها جهاز الشرطة بتقدير (٣,١). وأن (٥٦٪) من العينة قد قاموا بدفع رشوة خلال (١٢) شهراً الماضية، أما بالنسبة لإجراءات الحكومة في محاربة الفساد يرى (٦٣٪) من العينة أنها كانت غير مؤثرة و(١٨٪) يرون أنها مؤثرة. (Transparency International, ٢٠١٠).



دراسة معهد البحوث والتطوير والبدائل في ألبانيا IDRA (٢٠٠٩)

قام معهد البحوث والتطوير والبدائل في ألبانيا (IDRA) بإجراء دراسة لتقييم حجم الفساد في ألبانيا في عام ٢٠٠٩، من خلال إعداد إستبانة قياس إتجاهات العينة نحو الفساد، أي تم تقدير حجم الفساد من خلال دراسة الإتجاهات التي تمثل تقييم العينة لواقع الفساد في المؤسسات الرسمية، وقد شملت عينة الدراسة قطاعات واسعة من الشعب، ولاسيما رجال الدين والرؤساء والإعلاميين وأفراد الجيش ومسؤولي المنظمات غير الحكومية، ومعلمي ومدرسي المدارس الحكومية والمسؤولين في الدولة والوزراء وأعضاء البرلمان والأطباء، وقد أشارت النتائج أن نصف عينة البحث (٤٨,٥٪) يعتقدون أن الفساد ازداد بالمقارنة إلى السنة الماضية، بينما يعتقد (٣٨٪) أنه بقي كما هو عليه. وأن القطاع الصحي هو أكثر القطاعات تعاطياً للرشوة في السنة الأخيرة، أما في تقييم جهود محاربة الفساد فقد أثبتت الدراسة أن الإعلام نال تقدير (٦٣,٦ نقطة) من (١٠٠) في مساهمته بمحاربة الفساد بينما كان تقدير المؤسسات الأخرى أقل من (٥٠ نقطة) على المقياس. (IDRA, ٢٠٠٩).

دراسة الإتحاد الأوروبي (٢٠٠٩)

قامت مجموعة دراسة الرأي الأوروبية التابعة للإتحاد الأوروبي بدراسة لتقدير حجم الفساد في الإتحاد الأوروبي من خلال معرفة إتجاهات الأفراد الأوروبيين نحو الفساد، وقد قامت المجموعة بإعداد البارومتر الأوروبي الخاص Special Eurobarometer، الذي طبق في العام ٢٠٠٩ في الدول التابعة للإتحاد الأوروبي، وقد أظهرت النتائج أن ٧٨٪ من الأوروبيين يوافقون على أن الفساد يعد المشكلة الرئيسة في بلدانهم، وأن أكثر من نصف المستجيبين يرون أن الفساد ينتشر بشكل واسع بين السياسيين الوطنيين (داخل البلد)، وأن الفساد يتنشر في أغلب قطاعات الدولة وأكثرها في الشرطة وقطاع الخدمات، وأن ٩٪ فقط منهم واجه الفساد بشكل مباشر خلال الـ (١٢) شهراً السابقة (EEIG, ٢٠٠٩).

المبحث الثالث

منهجية البحث

تم في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظواهر الإنسانية، وتحليل النتائج التي يتوصل إليها، وذلك لإنسجام موضوع البحث (ظاهرة الفساد) مع المنهجية الوصفية، حيث سيتم من خلال إجراءات البحث وصف لحالة أو مستوى الفساد في المؤسسات الحكومية من خلال وجهة نظر أساتذة الجامعات.

عينة البحث

لقد إختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية من الجامعات العراقية في محافظة بغداد، إذ شملت العينة (٩٥) تدريسياً، من ثلاث جامعات رئيسة وهي جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية، وجامعة النهرين، وبواقع (١٩) مستجيباً بلقب (مدرس مساعد) وبنسبة (٢٠٪)، و(٤٧) مستجيباً بلقب (مدرس) وبنسبة (٥٠٪)، و(٢٥) مستجيباً بلقب (أستاذ مساعد) وبنسبة (٢٦٪)، و(٤) بلقب (أستاذ) وبنسبة (٤٪). أنظر جدول رقم (١)

الجدول رقم (١) عينة البحث مصنفة حسب اللقب العلمي

ت	الجامعة	الكلية	اللقب العلمي				المجموع
			مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
١	بغداد	العلوم السياسية	٣	٢	٢	-	٧
		التربية للبنات	٢	٥	٣	-	١٠
		الإعلام	١	٦	٤	-	١١
٢	المستنصرية	التربية	١	١٢	٦	١	٢٠
		الآداب	١	١٠	٤	١	١٦
		العلوم	٦	٧	١	١	١٥
٣	النهرين	الحقوق	١	١	١	-	٣
		الطب	٤	٤	٤	١	١٣
المجموع			١٩	٤٧	٢٥	٤	٩٥



أما بالنسبة للجنس (ذكور/إناث) فقد شملت عينة البحث (٥٦) مستجيباً من الذكور و(٣٩) مستجيباً من الإناث، وبالتالي فإن نسبة الذكور هي (٥٩٪) ونسبة الإناث فهي (٤١٪) أنظر (جدول رقم/٢)، وبالتالي فإن تمثيل الجنس في العينة يكون متقارباً إلى حد ما، أما بالنسبة للفروق في النسب الخاصة باللقب العلمي فذلك يعود إلى إختلاف النسب في مجتمع البحث من حيث ندرة التدريسيين بدرجة (أستاذ) وكثرتها في بقية الألقاب العلمية.

الجدول رقم (٢) عينة البحث مصنفة حسب الجنس

ت	الجامعة	الكلية	الجنس		المجموع
			ذكور	إناث	
١	بغداد	العلوم السياسية	٥	٢	٧
		التربية للبنات	٣	٧	١٠
		الإعلام	٦	٥	١١
٢	المستنصرية	التربية	١٠	١٠	٢٠
		الآداب	٧	٩	١٦
		العلوم	١٠	٥	١٥
٣	النهرين	الحقوق	٢	١	٣
		الطب	١٣	-	١٣
المجموع			٥٦	٣٩	٩٥

أداة البحث

لغرض تطبيق البحث قام الباحث بإعداد إستبانه بالإستعانة بمقياس الفساد المعد من قبل منظمة الشفافية الدولية الذي يسمى (بارومتر الفساد العالمي) Global Corruption Barometer (٢٠١٠) والإستبانه المعدة من قبل معهد الدراسات والتطوير والبدائل في ألبانيا IDRA (Institute for Development Research and Alternatives) المطبق في عام (٢٠٠٩). والبارومتر الأوربي الخاص المعد من قبل مجموعة البحث الأوربية European Research Group التابعة للإتحاد الأوربي المطبق في عام (٢٠٠٩). وتهدف الإستبانه إلى قياس حجم الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أساتذة الجامعات، وقد تم تصنيف الإستبانه إلى أربعة بنود أساسية.

يتضمنُ البند الأول سؤالاً حول التغيير الحاصل في مستوى الفساد خلال السنوات الثلاث الماضية، وتكون الإجابة عليه من خلال إختيار واحدة من الخيارات الخمسة وهي (إزداد زيادة كبيرة، وإزداد قليلاً، وبقي كما هو، وإنخفض قليلاً، وإنخفض كثيراً) أما طريقة التصحيح فتكون من خلال جمع الدرجات وإستخراج النسب المئوية لأغراض المقارنة والتحليل. أما البند الثاني فيتعلق بتقييم إجراءات الحكومة الحالية في مجال محاربة الفساد، فقد تم وضع أربعة إختيارات للإجابة وهي (فعالة ومؤثرة بشكل كبير، جهود متواضعة وخجولة، وغير فعّالة، وغير فعّالة بشكل كبير) ويتم تصحيحها من خلال جمع عدد الإختيارات لكل فقرة وإستخراج النسب المئوية.

أما فيما يتعلق بالبند الثالث من الإستبانه الذي يتعلق بجهود بعض المؤسسات في محاربة الفساد قد شملت ثمان مؤسسات رئيسية وهي: (هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكاتب المفتشين العموميين، الحكومة العراقية، ومجلس النواب العراقي (البرلمان)، مجلس القضاء الأعلى، وسائل الإعلام، المنظمات غير الحكومية). أما الإجابة فهناك خمسة خيارات وهي (ممتاز، وجيد جداً، وجيد، و ضعيف، وضعيف جداً) أما الأوزان فهي (٥، ٤، ٣، ٢، ١). (جدول رقم/٣).

الجدول رقم (٣) أوزان تقديرات البند الثالث

ممتاز	جيد جداً	جيد	ضعيف	ضعيف جداً
٥	٤	٣	٢	١



وبعد جمع الدرجات للعينة لكل مؤسسة على حدة، يتم تحويل الدرجات إلى درجات مئوية (أي من ١٠٠) ليتم بعد ذلك مقارنتها مع التقدير المقابل لها (أنظر جدول/٤)

الجدول رقم (٤) التقدير للدرجات المؤية

التقدير	ضعيف جداً	ضعيف	جيد	جيد جداً	ممتاز
الدرجة المؤية	٢٠-١	٤٠-٢١	٦٠-٤١	٨٠-٦١	١٠٠-٨١

أما البند الرابع والأخير الذي يتعلق بقياس حجم الفساد في المؤسسات الحكومية بشكل عام، فقد تم تقسيم المؤسسات الحكومية إلى عشرة قطاعات رئيسية، يحتوي كل قطاع على عدد من المؤسسات الحكومية التي تمثلها، وكما مبين في الجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥) القطاعات الحكومية

ت	القطاع	عدد الفقرات
١	القطاع التربوي	٥
٢	القطاع الخدمي	٦
٣	القطاع الصحي	٥
٤	القطاع الأمني	٤
٥	القطاع الإقتصادي	٦
٦	القطاع الإجتماعي والثقافي	٥
٧	القطاع السياحي والديني	٤
٨	القطاع الزراعي	٢
٩	القطاع العدلي	٤
١٠	قطاع السياسة الخارجية	٢

وتكون الإجابة على هذا البند من خلال تقييم متدرج من (١-١٠) إذ يشير الرقم (١) إلى أن المؤسسة نزيهة بشكل كامل، والرقم (١٠) إلى أن المؤسسة فاسدة بشكل كامل، والرقم (٥) تشير إلى أن المؤسسة نزيهة وفاسدة بشكل متناصف أي (٥٠٪) نزيهة و(٥٠٪) فاسدة. أي أن من (١-١٠) يمثل التدرج من النزاهة المطلقة إلى الفساد المطلق.

المبحث الرابع نتائج البحث

عرض النتائج ومناقشتها

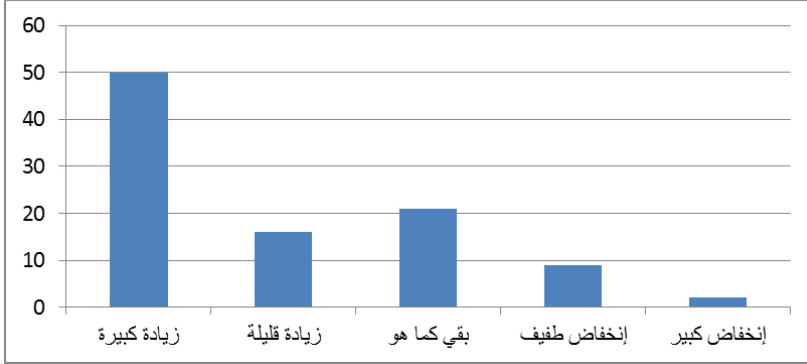
سيتم عرض النتائج في هذا الفصل على وفق الاهداف وكما يأتي :

أولاً : نتائج الهدف الأول :

بما أن الهدف الأول هو (التعرف على مدى التغير الحاصل في مستوى الفساد في السنوات الثلاث الماضية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات)، لذا فقد أشارت النتائج إلى أن ما يقارب (٥٠٪) من أفراد العينة يرون أن الفساد في المؤسسات الحكومية إزداد زيادة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، و(١٦,٨٪) يؤيدون إزداد معدلات الفساد ولكن بشكل قليل، و(٢١٪) منهم لا يرون حصول أي تغير في مستوى الفساد سواء بالزيادة أو النقصان، أما بالنسبة لإنخفاض مستوى الفساد ف(٩٪) منهم يرون أن الفساد إنخفض بشكل قليل، بينما (٢٪) يرون أنه إنخفض بشكل كبير. أنظر الجدول رقم (٦) الشكل التوضيحي رقم (٢). وبالتالي فإن النسبة الكبرى من أفراد العينة يرون أن هنالك زيادة كبيرة في معدلات ونسب الفساد في المؤسسات الحكومية، وقد يعود ذلك إلى تمكن العديد من الفاسدين من الإفلات من العقوبات الرادعة وهذا يتفق مع النظرية السلوكية التي ترى أن تمكن الفرد من الإفلات من العقاب أو التعزيز السلبي وبالمقابل حصوله على أموال وعوائد مادية من خلال سلوكيات الفساد قد تشكل بالنسبة له (الشخص الفاسد) تعزيزاً يدفعه إلى ممارسة تلك المظاهر (مظاهر الفساد).

الجدول رقم (٦) التغير الحاصل في مستوى الفساد

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إزداد زيادة كبيرة	٤٨	٥٠,٥٣٪
إزداد قليلاً	١٦	١٦,٨٤٪
بقي كما هو	٢٠	٢١,٠٥٪
إنخفض قليلاً	٩	٩,٤٧٪
إنخفض كثيراً	٢	٢,١١٪
المجموع	٩٥	١٠٠٪



الشكل رقم (٢) التغيير الحاصل في مستوى الفساد

وقد تعود هذه النتيجة إلى الأسباب الآتية :

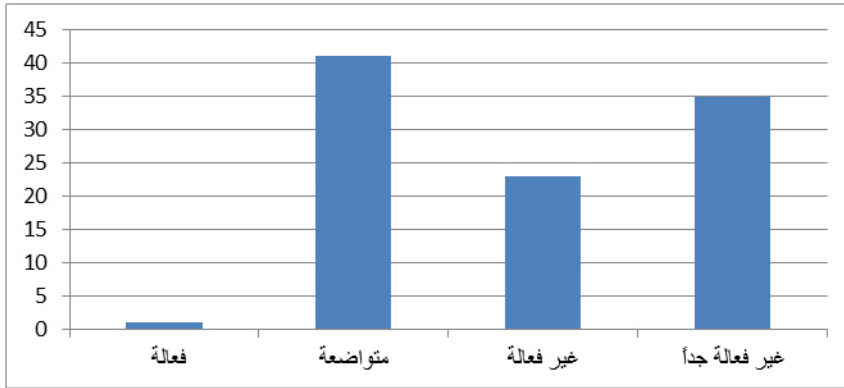
١. إنعدام ثقة التدريسي الجامعي بجدية القيادات الحكومية في القضاء على الفساد.
٢. غلبة المحاصصة أو المصالح الفئوية القائمة على أساس طائفي أو قومي أو حزبي، وبالتالي عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
٣. تركيز وسائل الإعلام على قضايا الفساد وإبرازها في النشرات الإخبارية.
٤. تردي مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ولاسيما المشاكل التي لها تماس مباشر مع المواطن.

ثانياً : نتائج الهدف الثاني :

وينص الهدف الثاني على (التعرف على طبيعة الإجراءات الحكومية الحالية في محاربة الفساد من وجهة نظر تدريسي الجامعات) أما النتائج فتشير إلى أن (٣٥٪) من أفراد العينة يرون أن إجراءات الحكومة الحالية في مجال محاربة الفساد غير فعالة بشكل كبير، و(٢٣٪) منهم يرون أنها غير فعالة ، وإذا جمعت النسبتين أصبح (٥٨٪) أي أكثر من نصف أفراد العينة. بينما يرى (٤١٪) من المستجيبين أن هناك جهوداً تبذلها الحكومة الحالية في مجال محاربة الفساد، ولكنها جهود متواضعة وخجولة. و يرى (١٪) من المستجيبين أن الجهود الحكومية فعالة ومؤثرة بشكل كبير. أنظر جدول رقم (٧) والشكل التوضيحي رقم (٣).

الجدول رقم (٧) الإجراءات الحكومية لمحاربة الفساد

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
١٪	١	فعالة ومؤثرة بشكل كبير
٤١٪	٣٩	جهود متواضعة وخجولة
٢٣٪	٢٢	غير فعالة
٣٥٪	٣٣	غير فعالة بشكل كبير
١٠٠٪	٩٥	المجموع



الشكل رقم (٣) الإجراءات الحكومية لمحاربة الفساد

وقد تعود تلك النتيجة إلى النشاطات البارزة التي تقوم بها مؤسسات مكافحة الفساد منها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، والحملة التي تطلقها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد والمفسدين، وعقد المؤتمرات والندوات بخصوص ذلك، إلا أن مسألة الفساد مازالت تنخر في مرافق الدولة، ولم يتم علاج ظاهرة الرشوة، وإستغلال الوظيفة العامة، وعدم ملاحقة بعض المفسدين ولاسيما المتنفذين في الأحزاب والكتل السياسية وتمكنهم من الهرب خارج العراق، وعدم تعاون بعض المسؤولين في الدولة مع هيئة النزاهة في كشف مصالحهم المالية يفقد الثقة بجهود الحكومة في مجال محاربة الفساد.



ثالثاً : نتائج الهدف الثالث :

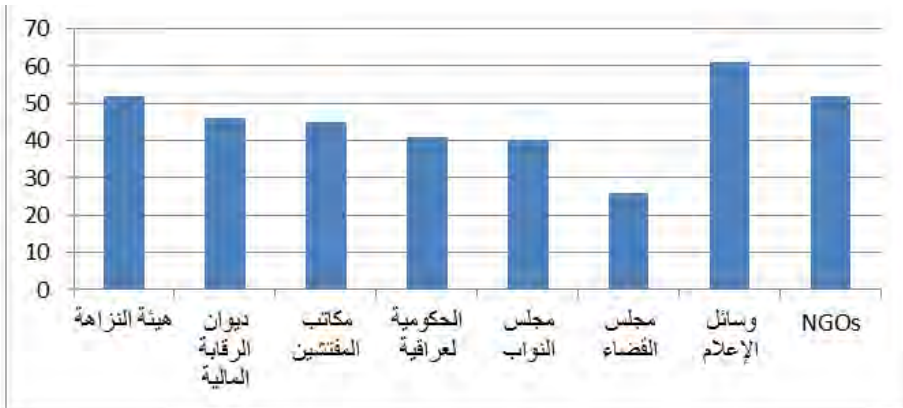
وينص الهدف الثالث على (التعرف على دور بعض المؤسسات في محاربة الفساد من وجهة نظر تدريسيي الجامعات)، والمؤسسات هي (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين، والحكومة العراقية، ومجلس النواب العراقي، ومجلس القضاء العليا، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية).

وقد أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام لها الدور الأكبر في مجال محاربة الفساد من ضمن المؤسسات غير الرسمية إذ حصلت على درجة (٦١٪) وتليها منظمات المجتمع المدني بدرجة (٥٢,٦٣٪)، أما من المؤسسات الرسمية فقد حصلت هيئة النزاهة على أعلى مرتبة في هذا المجال إذ حصلت على (٥٢,٨٤٪) وتأتي بعدها بالتسلسل نزولاً ديوان الرقابة المالية بدرجة (٤٦٪) ومكاتب المفتشين العموميين (٤٥٪) والحكومة العراقية (٤١٪) ومجلس النواب العراقي (٤٠٪) وأخيراً في المرحلة الأدنى مجلس القضاء الأعلى الذي حاز على درجة (٢٦٪). ينظر الجدول رقم (٨) والشكل التوضيحي رقم (٤).

وقد يعود ذلك لثقة عينة البحث بنزاهة وإستقلالية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة، وبالتالي جديتها في كشف ممارسات الفساد في المؤسسات الرسمية وفضحها ، أما بالنسبة للمؤسسات الرسمية، فإختيار هيئة النزاهة بالدرجة الأعلى من بين المؤسسات الرسمية يشير إلى بروز نشاط الهيئة في مجال محاربة الفساد، وإعتماد الإستقلالية والمهنية في عملها من خلال تعاملها مع المسؤولين في الدولة.

الجدول رقم (٨) جهود محاربة الفساد لبعض المؤسسات

الإجابة	الدرجة	من ١٠٠	التقدير
هيئة النزاهة	٢٥١	٥٢,٨٤	جيد
ديوان الرقابة المالية	٢١٩	٤٦,١٠	جيد
مكاتب المفتشين العموميين	٢١٤	٤٥,٠٥	جيد
الحكومة العراقية	١٩٦	٤١,٢٦	جيد
مجلس النواب العراقي (البرلمان)	١٩٢	٤٠,٤٢	ضعيف
مجلس القضاء الأعلى	١٢٨	٢٦,٩٤	ضعيف
وسائل الإعلام	٢٩٢	٦١,٤٧	جيد جداً
المنظمات غير الحكومية	٢٥٠	٥٢,٦٣	جيد
المجموع			



شكل رقم (٤) تقييم دور عدد من المؤسسات في محاربة الفساد



رابعاً : نتائج الهدف الرابع :

وينص الهدف الرابع على (التعرف على حجم الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات) أما النتائج وكما مبينة في (الجدول رقم/٩) فقد أظهرت أن تقييم مستوى الفساد في القطاعات الحكومية عال بشكل عام، وقد حاز القطاع الخدمي على المرتبة العليا بدرجة (٨٠,٣٢) ويليه القطاع الأمني بدرجة (٧٥,٦٥)، والعدلي بدرجة (٧٥,٠٧) وقطاع السياسة الخارجية بدرجة (٧٢,٧٣) والقطاع الإقتصادي بدرجة (٧١,٢٤) والقطاع الصحي بدرجة (٧١,١٣) والقطاع الزراعي بدرجة (٦٩,٦٢)، والقطاع الإجتماعي والثقافي بدرجة (٦٧,٥١)، والقطاع التربوي بدرجة (٦٦,٩٦)، والقطاع السياحي والديني بدرجة (٦٤,٤٦).

أما لو أجرينا المقارنة بين المؤسسات المذكورة في (الجدول رقم/٩) وبعد ترتيب المؤسسات من حيث الدرجة من العليا إلى الدنيا نرى أن وزارة الكهرباء حازت على الدرجة الأعلى من بين المؤسسات الحكومية حيث بلغت (٨٩,٥٧) وتليها السجون بدرجة (٨٢,٩٤) وبعدها تأتي وزارة التجارة بدرجة (٨١,٧٨). أما المؤسسات الثلاث التي حازت على أدنى المراتب في حجم الفساد فهي تصاعدياً ديوان الوقف المسيحي والأديان الأخرى بدرجة (٥٤,٥٢) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدرجة (٦٢,٥٢)، والتعليم الجامعي (أي الجامعات العراقية) بدرجة (٦٢,٨٤). ولمزيد من التوضيح أنظر (الشكل رقم/٥).

وقد تعود هذه النتيجة التي أشارت إلى إرتفاع معدلات الفساد في القطاع الخدمي إلى أنه أكثر القطاعات إحتكاًكاً بحياة المواطن اليومية، ومعاناة الكثير من المواطنين من أزمة الكهرباء وتردي بقية الخدمات التي تقدمها الدولة. أما بالنسبة لحصول القطاع السياحي والديني على أدنى نسبة من الفساد فقد يعود ذلك إلى :

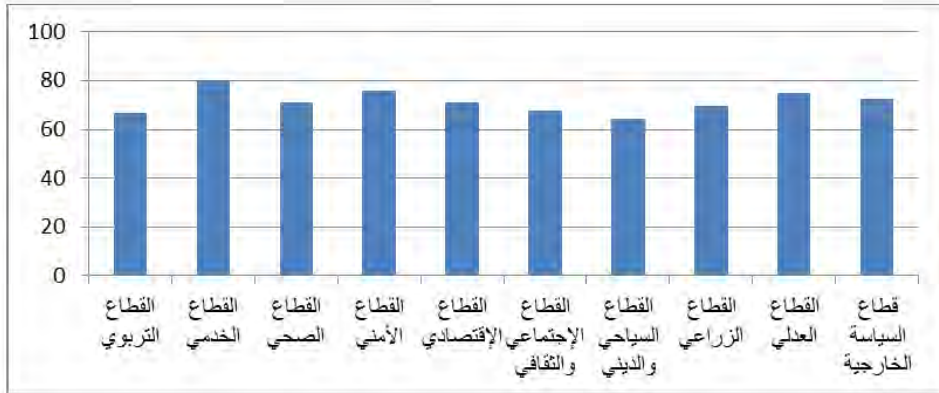
١. عدم إحتكاك هذا القطاع بحياة المواطن اليومية، وعدم بروز مظاهر الفساد فيها.
٢. نزاهة الجهات التي تدير تلك المؤسسات ولاسيما ديوان الوقف المسيحي والأديان الأخرى.
٣. عدم تركيز وسائل الإعلام حول تقييم عمل وأداء تلك المؤسسات.
٤. إنخفاض الدعم المالي المخصص لها من ميزانية الدولة، وإعتمادها على التمويل الذاتي.

جدول رقم (٩) حجم الفساد في المؤسسات والقطاعات الحكومية

القطاع	المؤسسة	الدرجة	الدرجة المئوية	درجة القطاع
القطاع التربوي	وزارة التربية	٦٦٣	٦٩,٧٨	٦٦,٩٦
	وزارة التعليم العالي	٥٩٤	٦٢,٥٢	
	التعليم الابتدائي	٦٥٥	٦٨,٩٤	
	التعليم الثانوي	٦٧٢	٧٠,٧٣	
	التعليم الجامعي	٥٩٧	٦٢,٨٤	
القطاع الخدمي	وزارة الكهرباء	٨٥١	٨٩,٥٧	٨٠,٣٢
	وزارة الإعمار والإسكان	٧٦٤	٨٠,٤٢	
	وزارة البلديات والأشغال	٧٧٢	٨١,٢٦	
	وزارة النقل	٦٩٣	٧٢,٩٤	
	وزارة الاتصالات	٧٢٨	٧٦,٦٣	
	أمانة بغداد	٧٧١	٨١,١٥	
القطاع الصحي	وزارة الصحة	٦٩٦	٧٣,٢٦	٧١,١٣
	وزارة البيئة	٦٩٦	٧٣,٢٦	
	المستشفيات	٧٠٣	٧٤	
	المراكز الصحية	٦٤٧	٦٨,١٠	
	العيادات الشعبية	٦٣٧	٦٧,٠٥	
القطاع الأمني	وزارة الدفاع	٧٢٨	٧٦,٦٣	٧٥,٦٥
	وزارة الداخلية	٧٣٩	٧٧,٧٨	
	الجيش	٧٠٤	٧٤,١٠	
	الشرطة	٧٤٤	٧٨,٣١	
	جهاز المخابرات	٦٧٩	٧١,٤٧	



٧١,٢٤	٧١,٧٨	٦٨٢	وزارة النفط	القطاع الاقتصادي
	٧٠,٩٤	٦٧٤	وزارة الصناعة والمعادن	
	٨١,٧٨	٧٧٧	وزارة التجارة	
	٦٨,٩٤	٦٥٥	وزارة التخطيط	
	٦٨	٦٤٦	وزارة المالية	
	٦٦	٦٢٧	البنك المركزي	
٦٧,٥١	٧٥,٣٦	٧١٩	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	القطاع الإجتماعي والثقافي
	٦٤,٤٢	٦١٢	وزارة الثقافة	
	٦٧,٣٦	٦٤٠	وزارة المهجرين والمهاجرين	
	٦٦,٢١	٦٢٩	وزارة الرياضة والشباب	
	٦٤,٢١	٦١٠	وزارة حقوق الإنسان	
٦٤,٤٦	٦٤,٩٤	٦١٧	وزارة السياحة والآثار	القطاع السياحي والديني
	٦٩,٣٦	٦٥٩	ديوان الوقف الشيعي	
	٦٩,٠٥	٦٥٦	ديوان الوقف السني	
	٥٤,٥٢	٥١٨	ديوان الوقف المسيحي والأديان الأخرى	
٦٩,٦٢	٦٩,٥٧	٦٦١	وزارة الزراعة	القطاع الزراعي
	٦٩,٦٨	٦٦٢	وزارة الموارد المائية	
٧٥,٠٧	٧٤,٢١	٧٠٥	وزارة العدل	القطاع العديلي
	٧٣,٣٦	٦٩٧	المحاكم	
	٦٩,٧٨	٦٦٣	دوائر كاتب العدل	
	٨٢,٩٤	٧٨٨	السجون	
٧٢,٧٣	٧٢,٤٢	٦٨٨	وزارة الخارجية	قطاع السياسة الخارجية
	٧٣,٠٥	٦٩٤	السفارات العراقية	



الشكل رقم (٥) حجم الفساد في القطاعات الحكومية



التوصيات :

١. إستنادا إلى النتائج التي توصَّل إليها البحث الحالي يوصي الباحث بما يأتي :
١. ضرورة تكثيف الجهود الحكومية في مجال محاربة الفساد المتفشى في أجهزة الدولة.
٢. تعاون الوزارات والقيادات الرسمية مع المؤسسات الرقابية لملاحقة المفسدين.
٣. الحرص على استقلالية المؤسسات الرقابية في العراق لضمان حياديتها ومهنتها.
٤. تحرير مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات من سلطة الوزير، وربطهم بمجلس النواب العراقي أو بمجلس خاص بهم يدير شؤونهم.
٥. دعم وسائل الإعلام في مجال محاربة الفساد من خلال إتاحة المعلومات لها وصيانة الحريات الصحفية.
٦. معالجة القصور في أداء المؤسسات الخدمية ولاسيما الكهرباء، ووضع الحلول الناجعة لحل مشكلة إنقطاع التيار الكهربائي الذي بات يشكل الهم الأول للمواطن العراقي.

المقترحات :

- من أجل تطوير مجال البحث العلمي في هذا المجال يقترح الباحث:
١. تطوير مقاييس حديثة لقياس أبرز مظاهر الفساد في العراق من خلال الإعتماد على المقاييس الدولية.
 ٢. تطوير المقياس المستخدم في الدراسة الحالية ليشمل فئات أخرى من فئات المجتمع وتطبيقه على عينة أكبر من عينة البحث الحالي.
 ٣. إجراء دراسة حول طرق ووسائل تعميق ثقافة النزاهة والشفافية لدى العاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل عام.
 ٤. إجراء دراسة تجريبية حول أثر تطبيق برنامج إرشادي يهدف إلى تعميق الشعور بالمواطنة والنزاهة الأخلاقية لدى موظفي دوائر الدولة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً : المصادر العربية:

- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (١٤٠٥ هـ) لسان العرب، نشر أدب الحوزة: إيران - قم.
- أبو دية، أحمد (٢٠٠٤) الفساد أسبابه وطرق مكافحته. منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان. القدس.
- أبو غزال، معاوية محمود (٢٠٠٦) نظريات التطور الإنساني وتطبيقاتها التربوية، عمان الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- الأمم المتحدة (٢٠٠٤) إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك.
- توق، محي الدين و عبد الرحمن عدس (١٩٨٤) أساسيات علم النفس التربوي، الأردن : دار جون وايلي وأولاده .
- الجوهري، اسماعيل بن حماد (١٩٥٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.
- داغر، منقذ محمد (٢٠٠١) علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظوماتها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٦٠، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دافيدوف، ليندا ل. (١٩٨٣) مدخل علم النفس ، ترجمة : د. سيد طواب وآخرون ، مراجعة وتقديم: د. فؤاد أبو الحطب ، ط ٣، نيويورك : دار ماكجروهيل للنشر .
- داود، عزيز حنا و العبيدي، ناظم هاشم (١٩٩٠) علم نفس الشخصية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد.
- الدعيلج، إبراهيم (٢٠٠٦) أسس الإدارة العامة والإدارة التربوية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٨٧) مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، تحقيق وضبط: حمزة فتح الله، لبنان- بيروت: دار البصائر، مؤسسة الرسالة.
- ربيع، محمد شحاتة (٢٠٠٩) قياس الشخصية ، ط ٢، عمان - الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الزبيدي، محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي (١٩٩٤)



- تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- السباك، علي (٢٠٠٧) جرائم الفساد الإداري المعاقب عليها في القانون العراقي، مجلة دليل الموظف النزيه، بغداد: مركز عشتار للتدريب الصحفي، مركز بابل لحقوق الإنسان والتطوير المدني. ص ١٨-٢٤.
- شلتز، داون (١٩٨٣) نظريات الشخصية، ترجمة: حمد دلي الكربولي وعبد الرحمن القيسي، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- صالح، قاسم حسين (١٩٨٨) الشخصية بين القياس والتنظير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: بغداد.
- الطريحي، فخر الدين (١٤٠٨ هـ) مجمع البحرين، مراجعة وتنظيم: محمود عادل، مكتب نشر الثقافة الإسلامية.
- عبد النبي، سعيد رشيد (٢٠٠٦) الإصلاح الإداري في العراق، رؤية سياسية، مجلة دراسات عراقية، العدد (٥)، تموز ٢٠٠٦.
- عبد الرحمن، محمد السيد (١٩٩٨) نظريات الشخصية، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبيد الناصر، ناصر (٢٠٠٢) ظاهرة الفساد، مقارنة سوسولوجية اقتصادية، كتاب المدى (٥)، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر.
- عريفيج، سامي سلطي (٢٠٠٤) الإدارة التربوية المعاصرة، ط ٢، القاهرة: دار الفكر.
- عطوان، خضير عباس (ب.ت.) دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، جامعة النهرين.
- العكيلي، رحيم حسن (٢٠٠٩) الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد ٢٣، بغداد: بيت الحكمة.
- العلي، ماجدة هليل شغيدل حميدي (٢٠٠٢) القيم المتجهة نحو تحقيق الذات وعلاقتها بالالتزام الأخلاقي والأكاديمي لدى طلبة الجامعة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد.
- العلي، وداد (ب.ت.) دراسة حول الفساد الإداري والمالي والسياسي، مركز اليقين.
- العمر، معن خليل (٢٠٠٥) التفكك الاجتماعي، عمان - الأردن: دار الشروق.
- مصلح، عبير (٢٠٠٧) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان.
- ملحم، سامي محمد (٢٠٠٢) القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، عمان - الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.



ثانياً : المصادر الأجنبية:

- Allport, G. W. (1961) Pattern and Growth in Personality. New York : Holt, Rinehart and winston.
- Barkhuus, Louise (1999) Allport's Theory of Traits , A Critical Review of the Theory and Two Studies, Concordia University , Patricia Csank.
- EEIG, European Research Group (2009) Attitudes of Europeans towards Corruption (Full report) , European Commission, Belgium.
- IDRA, Institute for Development Research and Alternatives(2009) Corruption in Albania, Perception and Experience, Summary and Findings, Albania.
- King, Andrea Kennedy (2003) The Link between Foreign Direct Investment and Corruption in Transitional Economies, The Norman Paterson School of International Affairs, Ottawa, Ontario: Carleton University.
- Shacklock, Arthur & Sampford, Charles & Connors, Carmel (no year) Measuring Corruption.
- Transparency International (2009) Global Corruption Report 2009, corruption and the private sector, New York: Cambridge University Press.
- Transparency International (2010) Global Corruption Barometer, www.transparency.org.

ثالثاً : القوانين:

- قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٧٤) في ٢٠١٤/٥/١٢.